

وان تدرك ضرورة اتخاذ تدابير فعالة جديدة بغية قمع جريمة الفصل العنصرى ومعاقبه مرتكبيها ،

وان تدرك ان عقد اتفاقية بشأن قمع جريمة الفصل العنصرى ومعاقبه مرتكبيها ، برعاية الامم المتحدة ، سيسهم بشكل هام في الكفاح ضد الفصل العنصرى والعنصرية والاستغلال الاقتصادى والسيطرة الاستعمارية والاعتلال الاجنبى ،

وان ترى ان الفرصة لم تتح اثناء الدورة العمالية للجمعية العامة للنظر بصورة كاملة فى مشروع الاتفاقية المقدم الى اللجنة الثالثة (١٢) ،

١ - تدعو الامين العام ان يحيل الى لجنة حقوق الانسان مشروع اتفاقية قمع جريمة الفصل العنصرى ومعاقبه مرتكبيها ، مشفوعا بمعاوض المناقشات المتصلة بالموضوع؛

٢ - وتوصي لجنة حقوق الانسان ان تقوم في دورتها الثامنة والعشرين ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ان يقوم في دورته الثانية والخمسين بالنظر في هذا البند ، كمسألة ذات اولوية ، وبالتعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى ، وبتقديم نص مشروع اتفاقية بشأن قمع جريمة الفصل العنصرى ومعاقبه مرتكبيها الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والعشرين .

الجلسة العامة (٢٠٠١)

٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١

القرار ٢٧٨٧ (الدورة ٢٦)

اهمية الاعمال العالمى لحق الشعوب في تقرير المصير -
والا سراغ في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،
بالنسبة الى ضمان ومراعاة حقوق الانسان على
الوجه الفعال

ان الجمعية العامة ،

ان تؤكد من جديد قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، وقرارها ١٨٠٣ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وقرارها

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والعشرون ، المرفقات ، البند

٥٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/8542 ، النبذة ٣٢ .

١٦٠٤ (الدورة ١٨) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، وقرارها ٢٢٠٠ (الدورة ٢١) المتخذ في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦، وقرارها ٢٥٣٥ باء (الدورة ٢٤) المتخذ في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦، وقرارها ٢٦٢٥ (الدورة ٢٥) المتخذ في ٢٤ تشرين الثاني (ديسمبر) ١٩٧٠، وقرارها ٢٦٤٦ (الدورة ٢٥) المتخذ في ٣٠ تشرين الثاني (ديسمبر) ١٩٧٠، وقرارها ٢٦٧٢ جيم (الدورة ٢٥) المتخذ في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠ والقرار الثامن الذي اتخذته المؤتمر الدولي لحقوق الانسان المعقود في طهران في سنة ١٩٦٨ (١٣)،

وان تؤكد رسميا من جديد ان اخضاع الشعوب للاستعباد الاجنبي والسيطرة والاستغلال الاستعماري يشكل انتهاكا لمبدأ تقرير المصير وانكارا لحقوق الانسان الاساسية، ويتعارض مع ميثاق الامم المتحدة ،

وان يقلقها ان شعوبا كثيرة لا تزال محرومة من حق تقرير المصير ولا تزال تعيش في ظل السيطرة الاستعمارية والاجنبية ،

وان تصرب عن القلق لان بعض البلدان ، ولا سيما البرتغال ، تشن ، بمساندة حلفائها في منظمة حلف شمال الاطلسي ، الحرب على حركة التحرير القومي في المستعمرات على بعض الدول المستقلة في افريقيا وآسيا والبلدان المتنامية ،

وان تؤكد ان الاستعمار بجميع اشكاله ومظاهره ، بما في ذلك اساليب الاستعمار الجديد ، يشكل تعديا صارخا على حقوق الشعوب وحقوق الانسان والحريات الاساسية ،

واقترانها منها بان التمايق الفعال لحق الشعوب في تقرير المصير ذو اهمية قصوى في تعزيز العلاقات الودية بين البلدان والشعوب ، وفي ضمان حقوق الانسان وحفظ السلم في العالم ،

وان تؤكد انه لا يمكن التفاوض بشأن مستقبل زيمبابوي مع نظام حكم غير قانوني ، وان ايسة تسوية تتم لا بد وان تبنى على اساس ان "لا استقلال قبل ان يتحقق حكم الاغلبية " ،

وان تؤكد من جديد ما لجميع الشعوب ، ولا سيما شعوب زيمبابوي وناميبيا وانغولا وموزامبيق وبنينا (بيساو) والشعب الفلبيني ، من حقوق غير قابلة للتصرف في الحرية والمساواة وتقرير المصير ، وشرعية كفاحها في سبيل اقرار هذه الحقوق ،

(١٣) ' الوثيقة النهائية للمؤتمر الدولي لحقوق الانسان ' (منشورات الامم المتحدة ،

رقم المبيع : E.68.XIV.2) ، ص ٢٠ .

- وان تؤكد اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة الذي تضمن مبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ،
- وان ترى ان انشاء دولة مستقلة ذات سيادة ، بناء على ما يقرره بعرية جميع سكان الاقليم، هو شكل من اشكال اعمال حق تقرير المصير ،
- وان ترى كذلك ان كل محاولة تستهدف التقيؤن الجزئي او الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لدولة ما انشئت اعمالا لحق شعبيها في تقرير مصيره بنفسه هي عمل يتنافى مع مقاصد الميثاق ومبادئه ،
- وان تدرك ان التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو انتهاك للميثاق ، ويمكن ان يوجد تهدد يدا جدا لحيانة السلم ،
- ١ - تؤكد شرعية كفاح الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاستعباد الاجنبي ، ولا سيما في الجنوب افريقي ، وبشكل اخص شرعية كفاح شعوب زمبابوي ، وناميبيا ، وانغولا ، وموزامبيق ، وغينيا (بيساو) والشعب الفلسطيني بكل ما في متناولها من وسائل متمشية مع ميثاق الامم المتحدة ،
- ٢ - وتؤكد الحق الاساسي لكل انسان في النضال في سبيل تقرير شعبه لمصيره بنفسه عندما يكون شعبه رازعا تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية ،
- ٣ - وتناشد جميع الدول المتملقة بمثل العرية والسلم تقديم كل مساعدة سياسية ومعنوية ومادية للشعوب التي تكافح في سبيل التحرر وتقرير المصير والاستقلال وخذ السيطرة الاستعمارية والاجنبية ؛
- ٤ - وتعتقد ان الاهداف والمبادئ الاساسية للحماية الدولية لحقوق الانسان لا يمكن تنفيذها بشكل فعال مادامت بعض الدول ، وبخاصة البرتغال وافريقيا الجنوبية ، تواصل السياسة الابريالية القائمة على الاستعمار واستعمال القوة ضد الدول افريقية المستقلة والبلدان المتنامية والشعوب المناهضة من اجل تقرير مصيرها بنفسها وتقديم العون لانهظمة الحكم التي تطبق السياسة الاجرامية المتمثلة في العنصرية والفصل العنصري ؛
- ٥ - وتدين الدول الاستعمارية والمفتتبة التي تقمع حق الشعوب في تقرير المصير وتموق تصفية الاركار الاخيرة للاستعمار والعنصرية في قارتي افريقيا وAsia وفي انحاء اخر من العالم ؛
- ٦ - وتشجب السياسة التي تنتهجها بعض الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي التي تسهم في ايجاد تجمع عسكري اقتصادي يهدف الى قمع حركة الشعوب المناهضة في سبيل تقرير المصير ، والتدخل في شؤون الدول افريقية المستقلة ؛

٧- وتشير الى ان واجب كل دولة يقتضيها الاسهام ، بواسطة العمل الجماعي والفردى ، في أعمال مبدأ تقرير المصير ووفقاً لاحكام الميثاق ، ومساعدة الامم المتحدة في ايفاء المسئوليات الموكلة اليها بمقتضى الميثاق، فيما يتعلق بتطبيق هذا المبدأ؛

٨ - وتحث مجلس الامن والدول الاعضاء في الامم المتحدة او الاعضاء في الوكالات المتخصصة على اتخاذ خطوات فعالة لتأمين تنفيذ القرارات المتصلة بالموضوع التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن القضاء على الاستعمار والخصرية ، وعلى اعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها السابعة والعشرين؛

٩ - وتقرر تكريس اهتمام دائب لمسألة الانتهاكات الصارخة الراسعة النطاق لحقوق الانسان والعمريات الاساسية الناجمة عن انكار حق تقرير المصير على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية؛

١٠ - وتناشد جميع الدول مراعاة مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى واحترام حقوقها السيادية وسلامتها الاقليمية .

الجلسة العامة ٢٠٠١
٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١

القرار ٢٧٨٨ (الدورة ٢٦)

حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،
والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول
الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

ان الجمعية العامة ،

وقد اعادت علماً بتقرير الامين العام عن حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٤) ،

وان تعقد اعتقاداً راسخاً بان بدء نفاذ العهد بين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان والبروتوكول الاختياري سيؤدي كثيراً من مقدرة الامم المتحدة على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان